

# NECHRA



# النشرة

Périodique trimestriel édité par le  
Commissariat aux Droits de l'Homme,  
à l'Action Humanitaire et aux Relations  
avec la Société Civile

دورية تصدر كل ثلاثة أشهر عن مفوضية  
حقوق الإنسان والعمل الإنساني والعلاقات  
مع المجتمع المدني

Numéro 4

أغسطس 2025

العدد الرابع

## مفوض حقوق الإنسان يشرف على إطلاق قافلة تحسيسية لإبراز مخاطر الاتجار بالأشخاص



لعيون: إطلاق البرنامج الوطني لتمويل  
أقطاب التنمية المندمجة لسنة 2025  
لصالح ست ولايات

تنظيم يوم مدرسي لحقوق الإنسان  
لتحسيس التلاميذ حول خطورة  
المؤثرات العقلية



## المحتويات

3	..... كلمة المفوض
4	..... الوزير الأول يتأرض اجتماع اللجنة الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان
4	..... مفوض حقوق الإنسان يشرف على إطلاق قافلة تحسيسية لإبراز مخاطر الاتجار بالأشخاص
4	..... مفوض حقوق الإنسان يتأرض اجتماع مجلس الرقابة
5	..... تنظيم يوم مدرسي لحقوق الإنسان
5	..... اجتماع اللجنة الفنية بين القطاعات المكلفة بإعداد التقارير ومتابعة التوصيات في مجال حقوق الإنسان
6	..... جنيف: مفوضية حقوق الإنسان تنظم نشاطا حول المكاسب والآفاق في مجال محاربة الاتجار بالأشخاص في موريتانيا
7	..... مفوض حقوق الإنسان يدعو المسؤولين والأطر بالمفوضية إلى الالتزام بالتوجيهات العليا بشأن قضاء عطلهم السنوية داخل البلاد
7	..... مفوض حقوق الإنسان يشارك في الدورة 59 لمجلس حقوق الإنسان بجنيف ويعقد عدة لقاءات
8	..... مفوض حقوق الإنسان يلتقي برؤساء المنتديات الجهوية للمجتمع المدني
8	..... مراكش: موريتانيا تشارك في أعمال المنتدى العربي الإفريقي حول المقابولة وحقوق الإنسان
9	..... مفوض حقوق الإنسان يشرف على إطلاق الفعاليات المخددة لليوم العالمي لمحاربة الاتجار بالأشخاص
9	..... مفوض حقوق الإنسان ينظم اجتماعات لجان تفكيرية لتطوير أداء القطاع
10	..... لعبون: إطلاق البرنامج الوطني لتمويل أقطاب التنمية المندمجة لسنة 2025 لصالح 6 ولايات
10	..... روما: موريتانيا تشارك في لقاء مكرس للاستراتيجيات والشراكات من أجل أجندة النساء والسلام والأمن
	..... مفوض حقوق الإنسان والعمل الإنساني والعلاقات مع المجتمع المدني يستقبل ممثلة مكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة
11	..... لحقوق الإنسان
11	..... تخليد الذكرى الثامنة لليوم الدولي للتوعية بالمهق
12	..... إطلاق حملة تحسيسية لمناهضة تهريب المهاجرين على مستوى ولايات نواكشوط الثلاث
12	..... إطلاق ورشة تكوينية لمسؤولي أقطاب التنمية المندمجة بولاية آدرار
13	..... بلادنا تخلد اليوم الوطني لمحاربة الممارسات الاستعبادية
14	..... موريتانيا تشارك في الدورة الثامنة والخمسين لمجلس حقوق الإنسان
14	..... مدير الهيئة الوطنية لمحاربة الاتجار بالأشخاص يستقبل المسؤولة عن المكتب الخاص بموريتانيا في الخارجية الأمريكية
15	..... مفوض حقوق الإنسان يستقبل السفير الفرنسي المعتمد لدى بلادنا
16	..... المفوض يلتقي وفدا من الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان
16	..... نواذيبو: ورشة فنية لتوعية الفاعلين في القطاع غير المصنف بنظم العمل
17	..... نواذيبو: ورشة تكوينية لصالح لجان تسيير أقطاب التنمية المندمجة
18	..... استراتيجية جديدة تؤسس لمجتمع العدالة والكرامة
19	..... إطلاق ورشات تكوينية حول تقنيات التسجيل والمتابعة وإدراج المنظمات على المنصة الرقمية «فدَام»
20	..... إطلاق ورشة تكوينية لصالح عمال القطاع في مجال تقنيات الإعلام والاتصال

## كلمة المفوض

«... وتحتل هذه المجلة مكانةً خاصةً  
في منظومتنا كوسيلة لنقل المعلومات  
والتوثيق والتوعية والترويج...»



سيد أحمد ولد بنان  
مفوض حقوق الإنسان والعمل  
الإنساني والعلاقات مع  
المجتمع المدني

يُحدّث بانتظام؛ والآن من خلال،  
إعادة إصدار مجلة «النشرة». وتحتل  
هذه المجلة مكانةً خاصةً في منظومتنا  
كوسيلة لنقل المعلومات والتوثيق  
والتوعية والترويج حيث نسعى  
من خلالها إلى مشاركة مهام القطاع  
ومشاريعه وإنجازاته لتتجاوز دورها  
كنشرة إخبارية وتكون جسرًا بين  
القطاع والمواطنين، ومساحةً للشفافية،

ولتتمين التزامنا بخدمة الإنسان.  
كما ستساهم في التعريف  
بالاستراتيجيتين: الاستراتيجية الوطنية  
لترقية وحماية حقوق الإنسان،  
والاستراتيجية الوطنية لترقية المجتمع  
المدني، اللتين أعدهما قطاعنا  
واعتمدتهما الحكومة، وذلك من خلال  
تسهيل فهمهما للجميع.

إننا نسعى من خلال هذا العمل  
الإعلامي إلى تسليط الضوء على جهود  
القطاع في بناء مجتمع أكثر شمولاً  
ووحدة واحترامًا لكرامة الإنسان.

شكل الاتصال بالنسبة لمفوضية  
حقوق الإنسان والعمل الإنساني  
والعلاقات مع المجتمع المدني دعامة  
أساسيةً لمواكبة وتتمين الأنشطة  
المنجزة في مجالات حقوق الإنسان  
والعمل الإنساني وترقية المجتمع المدني  
والتعريف بها. لذا، فإن الاستثمار في  
اتصال واضح ومتناسق ونشط ليس  
ترفًا، بل ضرورة.

ووعيا منه بهذا التحدي، جعل قطاعنا  
من الاتصال أولويةً استراتيجية خصص  
لها إدارة خاصة مهمتها تعزيز حضوره  
وتحسين إخبار المواطنين وتشجيع  
علاقة القرب والثقة مع الشركاء  
والجمهور لا سيما أن الإصلاحات مهما  
بلغت أهميتها، قد تواجه سوء الفهم  
أو الريبة بغياب تلك العلاقة.

وفي إطار هذه الديناميكية، تم تطوير  
العديد من الأدوات مع حضور فاعل  
للقطاع على مختلف منصات وسائط  
التواصل الاجتماعي، وموقع إلكترونيّ

## الوزير الأول يترأس اجتماع اللجنة الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان

ترأس الوزير الأول السيد المختار ولد أجلي، الثلاثاء 25 مارس 2025 في قاعة الاجتماعات مبنى الوزارة الأولى، اجتماعا للجنة الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان. وناقش الاجتماع مستوى التقدم في الالتزامات الوطنية المتعلقة بحقوق الإنسان. وبعد الاستماع للعرض المقدم من طرف مفوض حقوق الإنسان والعمل الإنساني والعلاقات مع المجتمع المدني، أعرب الوزير الأول عن شكره لمفوضية حقوق الإنسان والعمل الإنساني والعلاقات مع المجتمع المدني والقطاعات الوزارية المعنية، على مستوى التقدم الحاصل في تنفيذ هذه الالتزامات. كما حث الوزير الأول المفوضية وكل القطاعات المعنية على مواصلة العمل من أجل استكمال الإجراءات المتبقية.



## مفوض حقوق الإنسان يشرف على إطلاق قافلة تحسيسية لإبراز مخاطر الاتجار بالأشخاص



إشرف معالي مفوض حقوق الإنسان والعمل الإنساني والعلاقات مع المجتمع المدني، السيد أحمد ولد بنان الخميس 30 يوليو 2025 في نواكشوط على إطلاق قافلة تحسيسية لإبراز مخاطر الاتجار بالأشخاص، ولعرض مضامين القوانين المجرمة له. وتهدف هذه الحملة التي تدخل في إطار الأنشطة المبرمجة ضمن الفعاليات المخددة لليوم العالمي لمكافحة الاتجار بالأشخاص، إلى تعزيز الوعي بخطورة جريمة الاتجار بالبشر، وأهمية العمل على حماية الضحايا ومساندتهم، من خلال دعم قدرات الأجهزة الإدارية والقضائية والأمنية. وأكد مفوض حقوق الإنسان والعمل الإنساني والعلاقات مع المجتمع المدني، السيد سيد أحمد ولد بنان، في كلمته خلال إشرافه على إطلاق الحملة التحسيسية، أن هذه الحملة تأتي في إطار تنفيذ السياسة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص، تجسيدا لرؤية فخامة رئيس الجمهورية، السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، في ترسيخ دولة القانون وصور الكرامة الإنسانية وتعزيز الوعي المجتمعي وسد الفوارق. وشدد على أهمية تضافر الجهود، والتعاون بين مختلف الشركاء، من أجل بناء مجتمع خال من الاستغلال والاتجار بالأشخاص ينعم فيه كل فرد بالكرامة والعدالة والأمان. وبين أن هذه القافلة ستساهم في ترسيخ ثقافة الرفض القاطع لكل أشكال الاتجار بالأشخاص وزيادة الوعي بخطورتها وضرورة التصدي لها. جرى حفل إطلاق هذه القافلة بحضور المفوض المساعد، وعدد من أطر المفوضية.

## مفوض حقوق الإنسان يترأس اجتماع مجلس الرقابة

ترأس مفوض حقوق الإنسان والعمل الإنساني والعلاقات مع المجتمع المدني، السيد سيد أحمد ولد بنان الأربعاء الموافق 16 يوليو 2025، اجتماع مجلس الرقابة لمفوضية حقوق الإنسان والعمل الإنساني والعلاقات مع المجتمع المدني، بمقر المفوضية بنواكشوط، بحضور ممثلي جميع القطاعات المعنية، ويهدف الاجتماع إلى نقاش المواضيع المطروحة على جدول الأعمال والمصادقة عليها وذلك على النحو التالي:

- عرض حصيلة الإنجازات للنصف الأول من سنة 2025؛
- مراجعة الهيكل التنظيمي؛
- نقاط متفرقة.

وقدم السيد المفوض عرضا شاملا عن حصيلة إنجازات القطاع للنصف الأول من عام 2025. وأخيرا وافق المجلس على القرارات التالية: توسيع مجالات تدخل المندوبيتين الجهويتين في ولايتي داخلة نواذيبو والحوض الشرقي حيث باتت الأولى تغطي ولايات: داخلة نواذيبو وتيرس الزمور وأدرار وإنشيري، فيما أصبحت الثانية تغطي ولايات الحوضين ولعصابة وتكانت؛ إنشاء إدارة للمعلوماتية تحل مكان خلية المعلوماتية، ونقل قسمي المعلوماتية وصيانة المعدات المعلوماتية إلى نفس الإدارة، ورفع رتبة قسم «خدماتي» إلى مصلحة وإنشاء قسم السكرتيريا الخاصة بالمفوض المساعد.

## تنظيم يوم مدرسي لحقوق الإنسان لتحسيس التلاميذ حول خطورة المؤثرات العقلية



أشرفت وزيرة التربية وإصلاح النظام التعليمي، السيدة هدى باباه، ومفوض حقوق الإنسان والعمل الإنساني والعلاقات مع المجتمع المدني، السيد سيد أحمد بنان، الخميس 12 يونيو 2025 في كل من مدرسة "الطاهر ولد أحمد" في مقاطعة دار النعيم بولاية نواكشوط الشمالية، وثانوية الفلوجة بمقاطعة عرفات في ولاية نواكشوط الجنوبية، على إطلاق فعاليات اليوم التربوي لحقوق الإنسان المنظم تحت شعار: "مواجهة المؤثرات العقلية... مدخل أساسي للحقوق والتربية".

ويهدف اليوم المدرسي المنظم على عموم التراب الوطني، إلى تعزيز الوعي لدى التلاميذ بخطورة المؤثرات العقلية، وتكريس ثقافة وقائية قائمة على قيم ديننا الإسلامي الحنيف.

وتابع التلاميذ خلال هذا اليوم المنظم بالتعاون مع "منظمة نور القمر للتوعية الاجتماعية" دروسا حول مخاطر المخدرات ومختلف المؤثرات العقلية على الفرد والمجتمع، والدور الذي يجب أن يلعبه كل فرد في جهود محاربتها من خلال التوعية والتثقيف بمخاطرها.

وأكدت معالي وزيرة التربية وإصلاح النظام التعليمي، في تصريح للوكالة الموريتانية للأخبار، أن تنظيم هذا اليوم يندرج ضمن خطة وطنية لحماية الشباب من آفات المخدرات والمؤثرات العقلية، مشددة على أن حماية المجتمع منها مسؤولية جماعية يجب على الجميع المساهمة فيها.

مسؤولية مشتركة بين الدولة والمجتمع والأسرة. وشملت الدروس التي قدمت بأسلوب تفاعلي، خلال هذا اليوم، التعريف بالمخدرات وأنواعها ومخاطرها وسبل الوقاية منها، إضافة إلى تقديم نصائح وإرشادات للطواقم التعليمية وآباء التلاميذ حول أهمية المتابعة والتأطير لحماية الأجيال القادمة. وأبرزت هذه الدروس الأهمية الكبيرة التي تلعبها المؤسسات التعليمية في تربية وتكوين وتهذيب التلاميذ وغرس الأخلاق وقيم ديننا الإسلامي الحنيف التي تنبذ كل المسلكيات السيئة وتحرم كل ما يؤثر على العقل السليم للفرد.

بدوره أوضح معالي مفوض حقوق الإنسان والعمل الإنساني والعلاقات مع المجتمع المدني، أن هذا النشاط يدخل في إطار تنفيذ اتفاقية الشراكة بين المفوضية ووزارة التربية، الرامية إلى تنفيذ الالتزامات الدولية لبلادنا في مجال حقوق الإنسان، وتمشيا كذلك مع مضامين الاستراتيجية الوطنية لترقية وحماية حقوق الإنسان خاصة محورها المتعلق بالحق في تعليم ذي جودة.

وأشار إلى الأهمية الكبيرة التي يكتسبها هذا اليوم الذي سيساهم في التحسيس والتوعية بمخاطر المخدرات والمؤثرات العقلية التي تعتبر محاربتها

## اجتماع اللجنة الفنية بين القطاعات المكلفة بإعداد التقارير ومتابعة التوصيات في مجال حقوق الإنسان

واستعراض الوضعية الراهنة لإعداد وإيداع التقارير وقاعدة البيانات الخاصة بمتابعة تنفيذ التوصيات المقدمة لبلادنا.

كما خصصت اللجنة بندا لمسار إعداد التقرير الوطني الخاص بالجولة الرابعة من الاستعراض الدوري الشامل، الذي ستمر به بلادنا مطلع العام القادم (2026).

وفي ختام الاجتماع، أعطى المفوض المساعد توجيهاته بضرورة اتخاذ التدابير اللازمة للتسريع من وتيرة الردود على الاستمارات الفنية، احتراما للآجال المرسومة وضمانا لنجاعة المتابعة.

حضر الاجتماع ممثلون عن الوزارة الأولى وقطاعات الداخلية والخارجية، والشؤون الإسلامية والتربية وإصلاح النظام التعليمي والصحة والبيئة والعمل الاجتماعي والطفولة والأسرة ومندوبية التأزر ومفوضية حقوق الإنسان والعمل الإنساني والعلاقات مع المجتمع المدني.



بإعداد التقارير ومتابعة التوصيات في مجال حقوق الإنسان.

وكان على جدول اجتماع اللجنة، المتابعة الفنية لتنفيذ خطة عمل اللجنة برسم العام 2025،

رأس المفوض المساعد لحقوق الإنسان والعمل الإنساني والعلاقات مع المجتمع المدني، السيد

الرسول ولد الخال، يوم الخميس 24 يوليو 2025 اجتماعا دوريا للجنة الفنية بين القطاعات المكلفة

## جنييف: مفوضية حقوق الإنسان تنظم نشاطا حول المكاسب والآفاق في مجال مكافحة الاتجار بالأشخاص في موريتانيا



نظمت مفوضية حقوق الإنسان والعمل الإنساني والعلاقات مع المجتمع المدني حدثا موازيا صباح الثلاثاء 24 يونيو 2025، في القاعة XXIV بقصر الأمم المتحدة بجنييف، على هامش الدورة التاسعة والخمسين لمجلس حقوق الإنسان تحت عنوان "مكافحة الاتجار بالأشخاص في موريتانيا: المكاسب والآفاق" بمشاركة سفراء دول ورؤساء بعثات وممثلين عن المنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني.

وقد أتاح الحدث، الذي ترأسه السيد المفوض بحضور سعادة السفارة الممثلة الدائمة لموريتانيا لدى مكتب الأمم المتحدة بجنييف، السيدة عائشة فال فرجيس، فرصة لعرض ونقاش الخطوات المهمة التي قطعتها موريتانيا في تعزيز إطارها القانوني والمؤسسي لمكافحة الاتجار بالأشخاص مما مكّنها من إحراز تقدمٍ أشادت به الآليات الدولية لحقوق الإنسان، حيث رسخت مكانتها كفاعل ملتزم في مكافحة هذه الآفة في منطقة الساحل.

وأوضح السيد المفوض في كلمته بالمناسبة أن الاتجار بالأشخاص يشكل ظاهرة عابرة للحدود تحاربها موريتانيا بالتزام، بتوجيهات من فخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني الذي ضمن برنامجه الانتخابي "طموحي للوطن" الاستراتيجية الوطنية لترقية وحماية حقوق الإنسان 2024 - 2028 التي تنطلق من قناعة أهمية احترام حقوق الإنسان وكرامته بعيدا عن الإكراه والخوف.

وأضاف السيد المفوض أن خطة العمل الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص تأخذ في الحسبان محاربة كافة أشكال الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين وذلك بالتعاون الوثيق مع السلطات القضائية والأمنية والقطاع المكلف بحقوق الإنسان وكذلك القطاعات الوزارية المعنية. ولهذا الغرض تقوم الهيئة بتنسيق الجهود فيما يتعلق بتنفيذ إجراءات حماية الضحايا والشهود والمبلغين إضافة إلى استقبال البلاغات المتعلقة بحالات الاتجار بالأشخاص ومساعدة الضحايا وقاعدة البيانات المتعلقة بمكافحة الاتجار بالأشخاص. وتهريب المهاجرين وإحالتهم إلى الهيئات القضائية المختصة وإلى القطاع المكلف بحقوق وتهريب المهاجرين السيد الشيخ التراد ولد الإنسان.

## مفوض حقوق الإنسان يلتقي ممثلة مندوبية الاتحاد الأوروبي بجنييف



قد مفوض حقوق الإنسان والعمل الإنساني والعلاقات مع المجتمع المدني، السيد سيد أحمد بنان، الجمعة 27 يونيو 2025 بجنييف، لقاء عمل مع ممثلة المندوبية الدائمة للاتحاد الأوروبي بجنييف.

تطرق اللقاء لبحث التقدم الحاصل في مجال ترقية وحماية حقوق الإنسان في بلادنا وملف ترشح بلادنا لعضوية لجنة الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب. وتؤدي مندوبية الاتحاد الأوروبي بجنييف دورا دبلوماسيا رئيسيا في تمثيل مصالح الاتحاد الأوروبي لدى وكالات ومنظمات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية الموجودة في جنييف.

والمنظمات الدولية في جنييف، والسيد مولاي عبد الله ولد جباب، المدير العام لإدارة السجون وإعادة التأهيل بوزارة العدل والسيد سيدي محمد ولد الإمام، مدير حقوق الإنسان بالمفوضية.

## مفوض حقوق الإنسان يدعو المسؤولين والأطر بالمفوضية إلى الالتزام بالتوجيهات العليا بشأن قضاء عطلم السنوية داخل البلاد

دعوة فخامة رئيس الجمهورية ومضامين التعميم الصادر عن الوزير الأول، إلى مختلف القطاعات الحكومية، والقاضي بترجمة هذه التوجيهات العليا على أرض الواقع. كما استعرض معالي المفوض أهداف هذا التوجيه، وفي مقدمتها دعم الاقتصاد الوطني بتوفير العملة الصعبة والاقتصاد المحلي في الولايات الداخلية بتشجيع السياحة الداخلية والاستثمار فيها، وتعزيز التضامن والاندماج الاجتماعيين. كما بين المفوض المزايا المتعددة لقضاء العطل داخل البلاد من اكتشاف للمقدرات السياحية الوطنية وتشجيعها، ودعم للاقتصاد على المستوى الوطني والجهوي والمحلي.

وحت المفوض المسؤولين والأطر على تنظيم اجتماعات داخل إداراتهم لتعميم مضمون هذه التوجيهات العليا، مع الحرص على أن يكونوا قدوة في هذا النطاق. وفي ختام الاجتماع، أوضح معالي المفوض أن المسؤولية في تجسيد هذا التوجيه تقع على عاتق كل مسؤول، داعيا إلى الالتزام به.



مشاركة توجيهات فخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني القاضية بدعوة كافة المسؤولين إلى قضاء عطلم السنوية داخل البلاد. وفي مستهل الاجتماع، ذكر معالي المفوض بأهمية

ت رأس مفوض حقوق الإنسان والعمل الإنساني والعلاقات مع المجتمع المدني السيد سيد أحمد ولد بنان الثلاثاء 8 يوليو 2025، اجتماعا بأطر القطاع في قاعة الاجتماعات بالمفوضية من أجل

## مفوض حقوق الإنسان يشارك في الدورة 59 لمجلس حقوق الإنسان بجنيف ويعقد عدة لقاءات



لقاءات عمل بحضور سعادة السفيرة عيشة فال فرجيس الممثلة الدائمة لبلادنا لدى مكتب الأمم المتحدة بجنيف، مع سفراء المجموعة الأفريقية ومجموعة منظمة العمل الإسلامي وممثلي المنظمة الدولية للفرانكوفونية ومندوبية الاتحاد الأوروبي بجنيف لبحث التقدم الحاصل في مجال ترقية وحماية حقوق الإنسان في بلادنا إضافة إلى ملف ترشح لبلادنا لعضوية لجنة الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب.

شارك مفوض حقوق الإنسان والعمل الإنساني والعلاقات مع المجتمع المدني، السيد سيد أحمد ولد بنان، في أعمال الدورة 59 لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة التي انطلقت يوم 21 يونيو 2025 بجنيف (سويسرا). كما أشرف معاليه على تنظيم حدث موازي للدورة، حول المكاسب و الآفاق في مجال محاربة الاتجار بالأشخاص في موريتانيا. وعقد على هامش أعمال الدورة ال 59 لمجلس حقوق الإنسان، عدة

## اجتماع اللجنة الفنية المكلفة بمتابعة وتنسيق إدخال مفاهيم حقوق الإنسان في المناهج الدراسية الوطنية

ت رأس المفوض المساعد لحقوق الإنسان والعمل الإنساني والعلاقات مع المجتمع المدني، السيد الرسول ولد الخال، الخميس 24 يوليو 2025 الاجتماع الدوري للجنة الفنية المشتركة بين وزارة التربية وإصلاح النظام التعليمي ومفوضية حقوق الإنسان والعمل الإنساني والعلاقات مع المجتمع المدني، المكلفة بمتابعة وتنسيق إدخال مفاهيم حقوق الإنسان في المناهج الدراسية الوطنية.

وكان على جدول اجتماع اللجنة، تقييم الأنشطة المتعلقة باليوم التربوي لحقوق الإنسان، المنظم يوم 12 يونيو 2025 تحت عنوان: «مواجهة المؤثرات العقلية... مدخل أساسي للحقوق والتربية»، وكذا نقاش مشروع «خطة عمل اللجنة لإدماج مفاهيم حقوق الإنسان في المناهج الدراسية الوطنية». حضر الاجتماع أعضاء اللجنة من القطاعين.

## مفوض حقوق الإنسان يلتقي برؤساء المنتديات الجهوية للمجتمع المدني



عقد مفوض حقوق الإنسان والعمل الإنساني والعلاقات مع المجتمع المدني السيد: أحمد بنان، صباح الإثنين 26 مايو 2025 بنواكشوط، بقاعة الاجتماعات بالمفوضية لقاء موسعا، برؤساء المنتديات الجهوية للمجتمع المدني.

معالي المفوض أكد في كلمة له بالمناسبة، على العناية الكبيرة التي يوليها فخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني للمجتمع المدني والمكانة التي يحظى بها في برنامجه الانتخابي "طموحي للوطن" الذي تعمل حكومة معالي الوزير الأول المختار ولد اجاي على تطبيقه، وذلك نظرا للدور الهام الذي تلعبه منظمات المجتمع المدني كرافعة تنموية واجتماعية واقتصادية هامة، والدور الرقابي المنوط بها.

وأعرب معالي المفوض عن استعداد المفوضية التام، لمواكبة المنتديات وتعزيز قدراتها وتقديم الدعم المؤسسي لها، مما يمكنها من لعب الدور المنوط بها على أكمل وجه.

وتمن المتدخلون من رؤساء المنتديات، التفاعل الإيجابي لمعالي المفوض، مع المجتمع المدني من خلال المنتديات الجهوية للمجتمع المدني، كما أشادوا بسنة اللقاء الدوري التي انتهجها معالي المفوض مع

المنتديات الجهوية للمجتمع المدني. اللقاء تم بحضور المفوض المساعد السيد الرسول ولد الخال، والمديرين المركزيين بالمفوضية، ورئيس منتدى الفاعلين غير الحكوميين.

## مراكش: موريتانيا تشارك في أعمال المنتدى العربي الإفريقي حول المقاولات وحقوق الإنسان

التوجيهات السامية لفخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، في مجال تعزيز الإطار القانوني والمؤسسي لحماية الحقوق، ووضع سياسات لدعم المقاولات الصغيرة والمتوسطة، وتشجيع الاستثمار المسؤول، الذي يحترم كرامة العمال ويحمي البيئة.

كما أكد فيها أن التنمية الاقتصادية الفعالة والمستدامة لا يمكن أن تتجح ما لم تكن مرتكزة على احترام حقوق الإنسان، ومبنية على العدالة الاجتماعية، وضامنة لمشاركة الجميع، في صنع القرار الاقتصادي والاجتماعي.

وعلى هامش أعمال المنتدى، استقبل المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان في المغرب، المفوض المساعد لحقوق الإنسان والعمل الإنساني والعلاقات مع المجتمع المدني، حيث أعرب المندوب العام عن ترحيبه بالوفد الموريتاني وعن كامل استعداده لتعزيز التعاون بين المندوبية والمفوضية ورغبته في الانخراط في دينامية جديدة من التعاون البناء بين القطاعين. بدوره أبلغ السيد المفوض المساعد تحيات معالي المفوض السيد سيد أحمد بنان واستعداده لتعزيز التعاون بين القطاعين.

هذا وكان المفوض المساعد مرفوقا بالسيد محمد بنان ولد آكاه المكلف بمهمة بالمفوضية.



بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة «اليونيسيف» وصندوق الأمم المتحدة للسكان، حضره أزيد من 200 مشارك من مختلف البلدان العربية والأفريقية وسعى إلى تعزيز التزامات الدول لحماية حقوق الإنسان في سياق الأنشطة الاقتصادية.

السيد المفوض المساعد لحقوق الإنسان والعمل الإنساني والعلاقات مع المجتمع المدني ألقى كلمة في الجلسة الافتتاحية لأعمال المنتدى، تطرق خلالها إلى الخطوات الملموسة التي قطعتها بلادنا بفضل

تعددت يومي 24 و25 يونيو 2025 في مدينة مراكش المغربية أعمال المنتدى العربي الإفريقي حول المقاولات وحقوق الإنسان المنظم تحت شعار: «من أجل حوار إقليمي داعم لاقتصاد مسؤول يراعي حقوق الإنسان»، وذلك بحضور وفد رفيع المستوى برئاسة المفوض المساعد لحقوق الإنسان والعمل الإنساني والعلاقات مع المجتمع المدني السيد الرسول ولد الخال.

المنتدى الذي تنظمه المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان في المملكة المغربية الشقيقة،

## مفوض حقوق الإنسان يشرف على إطلاق الفعاليات المخددة لليوم العالمي لمحاربة الاتجار بالأشخاص



أشرف مفوض حقوق الإنسان والعمل الإنساني والعلاقات مع المجتمع المدني، السيد سيد أحمد ولد بنان، الأربعاء 30 يوليو 2025 في نواكشوط، على إطلاق الفعاليات المخددة لليوم العالمي لمكافحة الاتجار بالأشخاص، المنظم هذه السنة تحت شعار: "الاتجار بالأشخاص جريمة منظمة، لننه الاستغلال".

ويهدف تخليد هذا اليوم والأنشطة المنظمة في إطاره إلى تعزيز الوعي بخطورة جريمة الاتجار بالبشر، وأهمية العمل على حماية الضحايا ومساندتهم، من خلال دعم قدرات الأجهزة الإدارية والقضائية والأمنية.

وأكد المفوض في كلمة بالمناسبة، أن تخليد هذا اليوم يأتي في ظرف حققت فيه موريتانيا إنجازات ملموسة في مجال مكافحة الاتجار بالأشخاص، بفضل توجيهات فخامة رئيس الجمهورية، السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، الذي جعل من هذه القضية أولوية وطنية، لما لها من مخاطر وانعكاسات جسيمة على كرامة الإنسان وأمن المجتمع.

وأشار إلى أن الدولة، اعتمدت منظومة تشريعية متطورة، وفعلت آليات وطنية شاملة تعنى بالوقاية والحماية، من بينها إنشاء الهيئة الوطنية لمحاربة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين، وتفعيل آلية وطنية لتحديد وتوجيه ضحايا هذه الجرائم.

وأضاف أن هذه الآليات قد تم تعزيزها من خلال المصادقة على مرسوم يتعلق بحماية الضحايا وأسره، والعاملين في مجال مكافحة الاتجار بالأشخاص، إلى جانب إنشاء صندوق لدعم ومساعدة الضحايا، من خلال تقديم مساعدات مباشرة ومنح إعانات للمنظمات التي تتكفل بهم.

وأوضح أن موريتانيا أنشأت محكمة متخصصة في قضايا العبودية والاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين، ومكتبا مركزيا تابعا للإدارة العامة للأمن الوطني يتولى التصدي لهذه الجرائم، إضافة إلى بدء العمل في تنفيذ الخطة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص للفترة (2024-2026).

وكانت المنسقة المقيمة لمنظومة الأمم المتحدة في موريتانيا، السيدة ليلا بيترس يحيى، قد أشادت في كلمة لها بالمناسبة، بالتقدم الملموس الذي حققته موريتانيا في مجال مكافحة الاتجار بالأشخاص، مشيدة بالخطة الوطنية التي تم إعدادها، بدعم من المنظمة الدولية للهجرة، وفق مقاربة شاملة تركز على الوقاية والحماية والمتابعة والتنسيق ومساعدة الضحايا.

وأضافت أن هذه الخطة أثمرت نتائج ملموسة من بينها تحديد وتحرير أكثر من 500 من الضحايا، ومتابعة 24 قضية أمام العدالة.

وأشارت إلى أن هذه الإنجازات ناتجة عن الإصلاحات الجوهرية التي تنتهجها الحكومة الموريتانية، والتي شملت تعزيز الإطار التشريعي، وإنشاء محكمة متخصصة وصندوق لدعم الضحايا.

وأشارت إلى أن هذه الإنجازات ناتجة عن الإصلاحات الجوهرية التي تنتهجها الحكومة الموريتانية، والتي شملت تعزيز الإطار التشريعي، وإنشاء محكمة متخصصة وصندوق لدعم الضحايا.

مع مجموعات التفكير المشكلة إمن أطر المفوضية، وذلك لتطوير أداء القطاع على جميع المستويات. وتهتم هذه المجموعات التفكيرية المتخصصة، بمجالات حقوق الإنسان، والعمل الإنساني والمجتمع المدني والمتابعة والتقييم والاتصال وغير ذلك من المهام الموكلة للقطاع. المفوض خلال كلمته التوجيهية لطواقم المجموعات التفكيرية، أكد أن هذه الاجتماعات تأتي وفقا للرؤية الشاملة لفخامة رئيس الجمهورية السيد محمد الشيخ الغزواني، الرامية إلى تفعيل الإدارة وتقريب خدماتها من المواطنين وتوجيهات معالي الوزير الأول المختار ولد أجاوي حول عصرنة الإدارة ومواكبتها للتحديات اليومية.

حضر اللقاءات المفوض المساعد السيد الرسول ولد الخال.



نظم مفوض حقوق الإنسان والعمل الإنساني والعلاقات مع المجتمع المدني السيد سيد احمد ولد بنان، الأربعاء 5 مارس 2025 بقاعة الاجتماعات بالمفوضية، لقاءات

## عيون: إطلاق البرنامج الوطني لتمويل أقطاب التنمية المندمجة لسنة 2025 لصالح ست ولايات



أشرف مفوض حقوق الإنسان والعمل الإنساني والعلاقات مع المجتمع المدني السيد سيد احمد ولد بنان، رفقة الوالي المساعد لولاية الحوض الغربي والوالي وكالة السيد محمد ولد عبد الله ولد الشيخ سيديا الخميس 10 أبريل 2025 في مدينة لعيون، على حفل انطلاق برنامج تمويل الأقطاب التنموية المندمجة لسنة 2025 على مستوى ولايات الحوضين و لعصابه و تكانت وداخلت نواذيبو و آدرار.

يهدف هذا البرنامج التنموي إلى تحسين الظروف المعيشية للسكان من خلال التوفير المستمر للمواد الأساسية بأسعار معقولة في الولايات المستهدفة عن طريق تمويل متاجر جماعية و نقاط لبيع غاز البوتان و مجازر و مخابز تقليدية و زراعة الخضراوات ودعم الزراعة المطرية وتوفير أعلاف المواشي وتعميق الآبار واستصلاح السدود الرملية، يسند الإشراف عليها إلى لجان تسيير منتخبة من طرف المجموعات المستفيدة.

وأوضح معالي المفوض في كلمة له بالمناسبة أن هذا البرنامج المنفذ من طرف المفوضية يدخل في صميم اهتمامات فخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني في برنامجه "طموحي للوطن" الذي يرمي إلى الحد من وطأة ارتفاع الأسعار على الفئات الأقل دخلا. وأضاف أن هذا التدخل يمثل المرحلة الخامسة من برنامج وطني لدعم المواطنين الأكثر هشاشة في الوسطين

الإدارية و المنتخبين المحليين.

ورافقت حفل التوقيع دورة تكوينية في مجال التسيير والتنظيم لصالح اثنين من مسؤولي لجان التسيير في كل القرى المستفيدة من هذا البرنامج وذلك من أجل تمكين المسيرين من اكتساب الخبرات الضرورية لتسيير هذه الاستثمارات بشكل يجمع بين الاستغلال الأمثل لموارد الدولة ويضمن الاستمرارية والاستفادة القصوى للمواطنين.

حضر حفل الانطلاق حاكم مقاطعة لعيون المساعد ونائب رئيس جهة الحوض الغربي ونائب عمدة بلدية لعيون وأطر سامون من المفوضية وقادة الوحدات الأمنية في الولاية.

الريفي وشبه الحضري بواقع 5 قرى لكل ولاية مستفيدة من البرنامج الذي يشمل 6 ولايات بمبلغ مالي يزيد على 23.000.000 أوقية جديدة وسيتم توسيع هذا التدخل في نفس الولايات المستفيدة من هذا البرنامج ليشمل 10 قرى في كل ولاية على الأقل.

وأشار معالي المفوض إلى أن هذه الأنشطة تم اختيارها نتيجة لأثرها السريع والإيجابي على الظروف المعيشية للسكان مع مراعاة معايير النجاعة والمردودية حيث ستستفيد منها 30 قرية بشكل مباشر في حين يطال أثرها الإيجابي كافة سكان القرى المجاورة من خلال توفير المواد والتحكم في الأسعار مؤكدا أن المفوضية ستسهر على المتابعة المكثفة لتنفيذ البرنامج بالتعاون مع السلطات

## الهيئة الوطنية لمحاربة الاتجار بالأشخاص تقدم مبالغ مالية لبعض ضحايا الاتجار بالأشخاص

وزعت الهيئة الوطنية لمحاربة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين التابعة لمفوضية حقوق الإنسان والعمل الإنساني والعلاقات مع المجتمع المدني، يوم الاثنين 2 يونيو 2025 بمدينة النعمة، معونات نقدية لصالح مجموعة من ضحايا الاتجار بالأشخاص صدرت لصالحهم أحكام قضائية.

واستفادت من هذا الدعم أربع نسوة من مقاطعة باسكنو بمعدل مليون وخمسمائة (1.500.000) أوقية قديمة لكل واحدة منهن.

يشار إلى أن المعونات مخصصة لتمويل نشاطات مدرة للدخل لتمكين النسوة المستفيدات من تحسين ظروفهن المعيشية.

عملية التسليم كانت مناسبة للمندوب الجهوي للمفوضية السيد اشريف احمد ولد دابه، ليعبر عن إرادة القطاع في مواصلة الجهود الرامية إلى دعم ضحايا الاتجار بالأشخاص ورفع المظالم أينما وجدت.

## روما: موريتانيا تشارك في لقاء مكرس للاستراتيجيات والشراكات من أجل أجندة النساء والسلام والأمن



وضم وفد بلادنا المشارك في أعمال هذا اللقاء السيد اسلمو ولد باباه، رئيس الفرع الوطني لمكافحة التطرف العنيف والراديكالية بوزارة الشؤون الإسلامية والتعليم الأصلي. والسيدة أون منت سالم، مديرة سياسات التشغيل والدمج المهني في وزارة تمكين الشباب والتشغيل والرياضة والخدمة المدنية والسيدة لالة فاطمة مولاي،

احتضنت العاصمة الإيطالية روما، الثلاثاء 20 مايو 2025 أعمال لقاء مكرس للاستراتيجيات والشراكات من أجل أجندة النساء والسلام والأمن، بمشاركة وفد من بلادنا برئاسة المفوض المساعد لحقوق الإنسان والعمل الإنساني والعلاقات مع المجتمع المدني، السيد الرسول ولد الخال.

## مفوض حقوق الإنسان يستقبل ممثلة مكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان



استقبل مفوض حقوق الإنسان والعمل الإنساني والعلاقات مع المجتمع المدني، السيد سيد أحمد بنان، الأربعاء 18 يونيو بمكتبه في نواكشوط، السيدة تيريزا ألبيرو ممثلة مكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بمناسبة انتهاء فترة عملها في بلادنا.

وتم خلال اللقاء بحث ونقاش أهم المواضيع المشتركة التي يعمل الطرفان عليها، بما في ذلك متابعة تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل وتقارير لجان المعاهدات ومحاربة تهريب المهاجرين وترقية حقوق المرأة.

كما بحث الطرفان أوجه الشراكة وسبل تعزيز التعاون بين مفوضية حقوق الإنسان والعمل الإنساني والعلاقات مع المجتمع المدني ومكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

الرسول ولد الخال، والسيد سيد محمد ولد الامام مدير حقوق الإنسان والسيد جيبو حمادي مسؤول الحماية في مكتب مفوضية الأمم المتحدة.

جرى اللقاء بحضور المفوض المساعد لحقوق الإنسان والعمل الإنساني والعلاقات مع المجتمع المدني، السيد

## تخليد الذكرى الثامنة لليوم الدولي للتوعية بالمهق



نظم تجمع المنظمات المدفاعة عن حقوق ذوي المهق بالتعاون مع مفوضية حقوق الإنسان والعمل الإنساني والعلاقات مع المجتمع المدني، الاثنين 13 يونيو 2025 في نواكشوط ملتقى تخليدا للذكرى الثامنة لليوم الدولي للتوعية بالمهق، تحت شعار: "نطالب بحقوقنا نحمي جلدنا نحافظ على حياتنا".

وتابع المشاركون خلال هذا الملتقى عروضاً حول واقع المصابين بالمهق في موريتانيا واحتياجاتهم والظروف التي يجب أن توفر لهم، لتعزيز ولوجهم لمختلف الحقوق من صحة وتعليم وتشغيل.

المفوض المساعد لحقوق الإنسان والعمل الإنساني والعلاقات مع المجتمع المدني، السيد الرسول ولد الخال، أوضح أن الشعار الذي تم اختياره هذه السنة من قبل المنظومة الدولية للاحتفال بهذه الذكرى يحمل دلالات عميقة، ويعكس دعوة صريحة ومُلحّة لكل الفاعلين في مجال حقوق الإنسان إلى تكثيف الجهود لضمان تمكين الأشخاص المصابين بالمهق من الحصول على وسائل الوقاية من الأمراض، خصوصاً الأمراض الجلدية، وتأمين الرعاية الصحية المناسبة، بما في ذلك توفير واقيات من الشمس والعلاج الملائم في

الوقت المناسب. وذكر بالعبارة الفارقة التي يوليها فخامة رئيس الجمهورية، السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، لدعم حقوق الأشخاص المصابين بالمهق، وتعزيز مشاركتهم الفعلية في مختلف مناحي الحياة وهو التوجه الذي تعمل عليه حكومة معالي الوزير الأول، السيد المختار ولد أجاوي، بكل جدية.

وأضاف أن مفوضية حقوق الإنسان والعمل الإنساني والعلاقات مع المجتمع المدني تواصل دعم وتشجيع المبادرات الجموعية الساعية إلى ترقية حقوق الإنسان بشكل عام، وتلك المتعلقة بهذه الفئة المهمة من مجتمعنا بشكل خاص، مشيراً إلى أن الشراكة المثمرة بين المفوضية والجمعية الموريتانية لدعم ودمج المهق تشكل نموذجاً يُحتذى به في هذا المجال.

جرت فعاليات حفل تخليد هذه الذكرى بحضور الأمين العام لوزارة العمل الاجتماعي والطفولة والأسرة السيد حمودي شيخنا عالي، وعمدة بلدية لكصر، ورئيس المنظمة الموريتانية لدمج ودعم المصابين بالمهق، ونقيب الصحفيين الموريتانيين، وممثلين عن بعض الهيئات العاملة في مجال دعم المصابين بالمهق.

## مفوضية حقوق الإنسان توزع سلات غذائية لصالح بعض الأسر الهشة في مقاطعة توجنين

أشرف عمدة بلدية توجنين السيد أحمد سالم ولد الفيلالي الجمعة 21 مارس 2025 بمقاطعة توجنين، على توزيع 70 سلة غذائية مقدمة من قبل مفوضية حقوق الإنسان والعمل الإنساني والعلاقات مع المجتمع المدني. وسلم العمدة رفقة رئيس مصلحة الاتصال بالمفوضية السيد محمد ولد إطول عمرو السلات الغذائية للأول و الثاني، إيذاناً بالانطلاقة الرسمية لعملية التوزيع.

وأعرب رئيس منظمة النهضة الفكرية، السيد عالي ولد الحسين عن شكره لمفوضية حقوق الإنسان والعمل الإنساني والعلاقات مع المجتمع المدني على هذه اللفتة الكريمة التي تجسد اهتمام المفوضية بالطبقات الأكثر احتياجاً.

وبدوره ثمن العمدة جهود المفوضية في التخفيف على المواطنين في شهر رمضان الكريم. متحدثون باسم المستفيدين عبروا عن تمشينهم لهذه اللفتة الكريمة التي تدل على اهتمام الحكومة بالفئات الأكثر هشاشة في المجتمع. وتدخل هذه العملية في إطار الجهود الحكومية الرامية إلى النهوض بالفئات الهشة، ومد يد العون لها وتحسين ظروفها المعيشية، وتشمل المواد الغذائية الموزعة السكر والأرز وزيت الطهي واللبن المجفف.

## إطلاق حملة تحسيسية لمناهضة تهريب المهاجرين على مستوى ولايات نواكشوط الثلاث



أطلق مفوض حقوق الإنسان والعمل الإنساني والعلاقات مع المجتمع المدني، السيد سيد احمد ولد بنان، الثلاثاء 13 مايو 2025 في نواكشوط، بحضور وزير العدل السيد محمد محمود ولد عبد الله ولد بيه، ووزير الداخلية وترقية اللامركزية والتنمية المحلية السيد محمد أحمد ولد محمد الأمين؛ حملة تحسيسية لمناهضة تهريب المهاجرين على مستوى ولايات نواكشوط الثلاث.

وتدخل هذه الحملة المنظمة من طرف الهيئة الوطنية لمحاربة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين، ضمن الجهود التي تقوم بها المفوضية لإشاعة ثقافة حقوق الإنسان ونشر القوانين المتعلقة بحماية حقوق الإنسان بصفة عامة، وتلك المتعلقة بمحاربة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين بصفة خاصة.

السيد المفوض في كلمته الافتتاحية أكد على أن هذه الحملة تندرج في إطار تجسيد التوجيهات السامية لفخامة رئيس الجمهورية، السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، التي تعمل حكومة معالي الوزير الأول، السيد المختار ولد أجاوي، على تنفيذها بصرامة وحزم، وذلك من خلال التصدي لظاهرة تهريب المهاجرين عبر عدة محاور من أبرزها:

- تفعيل وتطبيق القوانين المجرمة لتهريب المهاجرين؛
- تفكيك الشبكات الإجرامية المتخصصة في هذا المجال من قبل الأجهزة الأمنية المختلفة؛
- تفعيل المحكمة المختصة بمكافحة العبودية والاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين؛
- تسوية أوضاع المهاجرين المقيمين على التراب الوطني، وترحيل غير الشرعيين منهم، مع الحرص على احترام حقوقهم وكرامتهم الإنسانية طبقاً لترسانتنا القانونية

الوطنية لمحاربة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين، تبذل جهوداً معتبرة في هذا المجال. وكانت ممثلة المفوضية السامية لشؤون اللاجئين قد أشارت في كلمة لها بالمناسبة، باسم المنسقة المقيمة لمنظمة الأمم المتحدة، أن موريتانيا قطعت أشواطاً كبيرة في مجال محاربة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين، سواء من خلال اعتماد القوانين أو من خلال إنشاء الهيئة الوطنية لمحاربة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين. حضر حفل إطلاق هذه الحملة التحسيسية المفوض المساعد لحقوق الإنسان، ووالي نواكشوط الغربية، ومدير الهيئة الوطنية لمحاربة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين، ومكلفون بمهام ومستشارون ومديرون وأطر بالمفوضية.

التي تتماشى مع المعايير الدولية المعتمدة في هذا المجال. • اعتماد وتنفيذ استراتيجيات فعالة لمكافحة هذه الظاهرة، من خلال مراقبة وضبط الحدود بشكل أفضل، مما أسفر عن نتائج إيجابية ملموسة ساهمت في تعزيز استقرار المنطقة. ونوه السيد المفوض بالدور الهام الذي تلعبه منظمات المجتمع المدني والصحافة في التحسيس بخطورة هذه الظاهرة. وفي هذا الإطار ستقوم الهيئة، يقول السيد المفوض، بدعم قدرات الشبكات الإعلامية المتخصصة في مناهضة تهريب المهاجرين من خلال تحفيز الصحفيين الذين أنجزوا مقالات متميزة في هذا المجال. وأشار المفوض إلى أن مفوضية حقوق الإنسان والعمل الإنساني والعلاقات مع المجتمع المدني، من خلال الهيئة

## إطلاق ورشة تكوينية لمسؤولي أقطاب التنمية المندمجة بولاية آدرار

أشار إلى أن هذه الأقطاب التنموية تهدف إلى خلق تنمية محلية متوازنة في الوسطين الريفي وشبه الحضري، وذلك عن طريق توفير ضرورات التنمية المحلية من زراعة وتنمية حيوانية وأنشطة مدرة للدخل، الشيء الذي يخلق ظروفًا تعين على الاستقرار من خلال توفير السلع والخدمات الضرورية ويخلق فرص عمل دائمة للقائمين على الأنشطة ويساعد على التحكم في الأسعار في مستويات تناسب دخل القرويين.

وشهد اختتام الورشة توقيع اتفاقيات شراكة بين مفوضية حقوق الإنسان والعمل الإنساني والعلاقات مع المجتمع المدني ورؤساء لجان التسيير في القرى المستفيدة توتيجاً لجهود التعاون في إطار تمويل أقطاب التنمية المندمجة لعام 2025.

ترجمتها على أرض الواقع. وقد استمرت هذه الورشة التكوينية ثلاثة أيام، واستفاد منها أعضاء لجان التسيير في خمس قرى موزعة على مختلف مقاطعات الولاية، وهي قري: عيون لبغر، تنوشرت، أتويدرگلت، شوم، وتنييكي. وقد مكنت الورشة من تعزيز قدرات مسيري أقطاب التنمية حيث استفادوا من عروض فنية متخصصة في مجالي التنظيم والتسيير. وشملت أقطاب التنمية المندمجة المذكورة: تمويل متاجر جماعية، ونقاط بيع غاز البوتان، وحفر الآبار، وذلك ضمن جهود المفوضية لتحسين الظروف المعيشية للسكان عبر توفير المواد الأساسية بأسعار مناسبة. المدير المساعد للعمل الإنساني، بالمفوضية السيد محمد أمين ولد محمد التار، في كلمة له بالمناسبة،

أطلقت مفوضية حقوق الإنسان والعمل الإنساني والعلاقات مع المجتمع المدني، الجمعة 18 ابريل 2025 بمدينة أطار ورشة تكوينية لصالح مسؤولي أقطاب التنمية المندمجة بولاية آدرار وذلك في إطار المرحلة الأخيرة من البرنامج التنموي الممول من طرف المفوضية.

الوالي المساعد لولاية آدرار السيد سيد محمد اسويلم، في كلمته الافتتاحية أكد على أن تمويل هذه الأقطاب المنفذة من طرف المفوضية، يأتي تطبيقاً لاهتمامات فخامة رئيس الجمهورية السيد، محمد ولد الشيخ الغزواني، من خلال برنامج « طموحي للوطن » والذي يرمي إلى الحد من وطأة ارتفاع الأسعار على الفئات الأقل دخلاً، وتنفيذاً لسياسة حكومة الوزير الأول السيد المختار ولد اجاي التي تعمل على

## بلادنا تخلد اليوم الوطني لمحاربة الممارسات الاستعبادية



أشرف المفوض المساعد لحقوق الإنسان والعمل الإنساني والعلاقات مع المجتمع المدني، السيد الرسول ولد الخال، الخميس 6 مارس في نواكشوط، على إطلاق الأنشطة المخلدة لليوم الوطني لمحاربة الممارسات الاستعبادية، الذي يصادف السادس من شهر مارس من كل عام. ونظمت مفوضية حقوق الإنسان والعمل الإنساني والعلاقات مع المجتمع المدني بهذه المناسبة ورشة تحسيسية شارك فيها ممثلو منظمات المجتمع المدني الناشطة في مجال حقوق الإنسان والهيئات النقابية، إضافة إلى ممثلين عن الهيئات الحكومية العاملة في هذا المجال.

وتابع المشاركون في الورشة عدة عروض شملت مضامين القانون المتضمن إنشاء المحكمة المختصة بمحاربة العبودية والاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين، بدءا بتشكيتها ومهامها ومجالات اختصاصها، والأدوار التي تلعبها للقضاء على هذه الظواهر التي تتنافى مع مبادئ حقوق الإنسان ودولة القانون، والاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، وحقوق وواجبات عمال القطاع غير المصنف في قانون العمل، إضافة إلى عرض حول الإجراءات المتخذة لمكافحة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين.

وأوضح المفوض المساعد في كلمة بالمناسبة، أن تنظيم هذا الملتقى يدخل في إطار تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لترقية وحماية حقوق الإنسان التي صادقت عليها الحكومة الموريتانية، والتي تجسد رؤية موريتانية شاملة تركز على الالتزامات المتعددة لبلادنا فيما يتعلق بالعدالة والرقي الاجتماعيين، وتعزيز مفهوم المواطنة ودولة

القانون، انسجاما مع توجيهات فخامة رئيس الجمهورية، السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، وسعيه الدؤوب لصون كرامة الإنسان.

وأضاف أن المفوضية، وتعزيزا لجهود محاربة مختلف انتهاكات حقوق الإنسان، أطلقت منصة رقمية تدعى "حمايتي" لاستقبال ومعالجة الشكاوى المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان، لتتضاف إلى الرقم الأخضر المجاني 1916 المخصص للإبلاغ عن حالات الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين، إضافة إلى قيامها عن طريق صندوق دعم ومساعدة ضحايا الاتجار، بتسليم منحة مالية لتمويل أنشطة مدرة للدخل لصالح ضحايا الاتجار بالأشخاص، استفاد منها 74 شخصا.

أما ممثل مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان، السيد جيبو مامادو، فقد أشار إلى أن هذا اللقاء يسلط الضوء على الجهود التي قامت بها موريتانيا لمحاربة الاسترقاق والاتجار بالأشخاص، مشيدا بالإجراءات التي اعتمدها بلادنا في هذا الإطار والتي شملت القيام بإصلاحات تشريعية وقانونية مهمة. وكان رئيس منتدى الفاعلين غير الحكوميين في موريتانيا، قد أشاد في كلمة قبل ذلك، بالجهود الكبيرة التي تقوم بها مفوضية حقوق الإنسان والعمل الإنساني والعلاقات مع المجتمع المدني سواء تعلق الأمر بحماية حقوق الإنسان أو تعلق بتكوين وتأهيل هيئات المجتمع المدني ودعمها لتقوم بالمهام المنوطة بها. جرى افتتاح الورشة بحضور الأمين العام لوزارة العدل السيد محمد ولد أحمد ولد عيده، والأمين العام لـ"تأزر"، ووالي نواكشوط الغربية، وعمدة بلدية تفرغ زينه، والمدير العام للعمل بوزارة الوظيفة العمومية والعمل.

## نواذيبو: تنظيم ورشة لصالح منظمات المجتمع المدني حول المقاربة المبنية على حقوق الإنسان

وتهريب المهاجرين ومكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، مبرزا ضرورة تعزيز هذه الشراكة نظرا لأهمية هذه المواضيع ذات الاهتمام المشترك.

حضر افتتاح هذه الورشة رئيس مجلس التوجيه والمتابعة للهيئة الوطنية لمحاربة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين، وقادة الأجهزة العسكرية والأمنية في الولاية، والمندوب الجهوي لمفوضية حقوق الإنسان والعمل الإنساني والعلاقات مع المجتمع المدني.

بالأشخاص وتهريب المهاجرين، السيد الشيخ التراد ولد عبد المالك، الجهود التي تقوم بها الهيئة في هذا المجال، والتي تشمل استقبال البلاغات المتعلقة بتهريب المهاجرين، وتنظيم الأنشطة التوعوية، والدورات التكوينية حول الإطارين القانونيين الوطني والدولي، إضافة إلى تقديم المساعدات الإنسانية للضحايا. للممثل المساعد لمكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في موريتانيا السيد ديبو هامادو ثم الشراكة بين الهيئة الوطنية لمحاربة الاتجار بالأشخاص

نظمت الهيئة الوطنية لمحاربة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين التابعة لمفوضية حقوق الإنسان والعمل الإنساني والعلاقات مع المجتمع المدني، بالتعاون مع مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان يوم الاثنين 20 مايو 2025 في نواذيبو، ورشة لصالح منظمات المجتمع المدني حول المقاربة المبنية على حقوق الإنسان في ظل وضعية المهاجرين.

وفي كلمته الافتتاحية، أوضح والي داخلت انواذيبو السيد ماحي حامد، أن رئيس الجمهورية، السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، يولي عناية خاصة لحماية حقوق الإنسان بصفة عامة بما فيها حقوق المهاجرين، مضيفا أن موريتانيا التي تحتضن ما يناهز 300 ألف من اللاجئين القادمين من الجارة مالي، إضافة إلى العديد من العمال والمهاجرين، تحترم التزاماتها الدولية بموجب القانون الدولي الإنساني.

بدوره استعرض مدير الهيئة الوطنية لمحاربة الاتجار

اتصلوا على الرقم المجاني المفتوم 24h/24  
Appeler gratuitement 24h/24

الرقم الأخضر 1916 N° VERT

الرقم الأخضر المجاني 1916  
الخاص بالتبليغ عن حالات  
الاتجار بالأشخاص وتهريب  
المهاجرين

## موريتانيا تشارك في الدورة الثامنة والخمسين لمجلس حقوق الإنسان



واستعرض بالتفصيل مختلف الإجراءات المتعددة والمتنوعة التي اتخذتها بلادنا خلال الفترة الأخيرة والتي شملت من بين أمور أخرى عصرة قطاع القضاء، وتطوير بنائه التحتية، وتحسين ظروف العاملين به، ووضع منصة لاستقبال ومعالجة الشكاوى المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان، وإنشاء صندوق لدعم ومساعدة ضحايا الاتجار، وتنفيذ البرامج الاجتماعية والخدمية، خاصة تلك المتعلقة بتربية وتطوير قطاعي الصحة والتعليم.

وذكر معالي المفوض بالجهود الكبيرة التي قامت بها موريتانيا على المستويين الدولي والإقليمي، للمساهمة الفعالة في إيجاد حلول لمختلف بؤر النزاع في العالم وخاصة تلك القائمة في جوارنا الإقليمي، باستقبال وإيواء النازحين وطالبي اللجوء، وتنفيذ مقاربة أمنية شاملة، نجحت في التصدي للإرهاب والتطرف والجريمة المنظمة العابرة للحدود، مشيرا إلى أن رئاسة بلادنا للاتحاد الأفريقي، التي انتهت في السابع عشر من شهر فبراير الماضي، وما تم خلالها من إنجازات في العديد من الملفات الاستراتيجية للقارة، خير دليل على هذا الالتزام.

وأكد عزم حكومة الجمهورية الإسلامية الموريتانية على المضي قدما في مواكبة كافة الجهود الرامية إلى حفظ وصون كرامة الإنسان وفق المعايير الدولية والإمكانات والموارد المتاحة.

ونبه إلى أن الحديث عن حالة حقوق الإنسان في العالم، لا يمكن أن يتم دون استحضار معاناة الشعب الفلسطيني الشقيق في قطاع غزة، تلك المعاناة التي فاقت حدتها كل التوقعات، مشيرا إلى أن مشاهد الدمار الهائل الذي خلفه

ألقى معالي مفوض حقوق الإنسان والعمل الإنساني والعلاقات مع المجتمع المدني، السيد سيد احمد بنان الاثنين 24 فبراير 2025 بمجلس حقوق الإنسان، بجنيف كلمة موريتانيا خلال انعقاد الدورة الثامنة والخمسين للمجلس، أكد فيها أن حالة حقوق الإنسان في موريتانيا عرفت خلال العام المنصرم إنجازات كبيرة، تعززت معها المكتسبات الوطنية في مجال بناء دولة القانون والمؤسسات وترسخت قيم الديمقراطية والحقوق والحريات، مشيرا إلى أن بلادنا شرعت في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لترقية وحماية حقوق الإنسان 2024 - 2028.

وأضاف أن الإطار القانوني لحماية حقوق الإنسان في بلادنا عرف تطورا هاما باستصدار القانون 039-2024 المتعلق بإنشاء المحكمة المتخصصة لمحاربة العبودية والاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين، مبينا أن هذا القانون سمح بتوسيع نطاق اختصاص المحكمة، وتقريب العدالة الجنائية من المواطنين والضحايا على وجه الخصوص، إضافة إلى القانون 038-2024 المتضمن الأحكام الجنائية المتعلقة بنظام الهجرة، الذي سد فراغا تشريعيا كان قائما في المنظومة القانونية الوطنية لمحاربة تهريب المهاجرين. وأشار معالي المفوض، إلى أن جو التهدة والانفتاح السياسي والحوار، والتشاور، الذي اعتمده فخامة رئيس الجمهورية، السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، ساهم في حصر الاختلاف بين الفرقاء السياسيين الشيء الذي مكن من تنظيم انتخابات رئاسية شفافه ونزيهة، في يونيو 2024، مع إجماع تام على قواعدها وأسس تسييرها.

العدوان، وعشرات آلاف المشردين، من النساء والأطفال والمسنين، دليل قاطع على عدم تحمل المجتمع الدولي لمسؤولياته. وأضاف أن المجتمع الدولي مطالب اليوم، أكثر من أي وقت مضى، بمضاعفة الجهود لمواصلة وقف إطلاق النار وإدخال المساعدات الإنسانية بالكم المطلوب، ودعم جهود الإغاثة والإعمار، سعيا لإنهاء معاناة الشعب الفلسطيني الشقيق، وفتح آفاق لحل عادل يضمن إقامة دولة فلسطينية مستقلة وعاصمتها القدس الشرقية.

## مدير الهيئة الوطنية لمحاربة الاتجار بالأشخاص يستقبل المسؤولة عن المكتب الخاص بموريتانيا في الخارجية الأمريكية

استقبل مدير الهيئة الوطنية لمحاربة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين، التابعة لمفوضية حقوق الإنسان و العمل الإنساني والعلاقات مع المجتمع المدني، السيد الشيخ التراد ولد عبد المالك ، يوم الأربعاء 14 مايو 2025 بمكتبه في انواكشوط، المسؤولة عن المكتب الخاص بموريتانيا في الخارجية الأمريكية السيدة دهبان اسيرا مرفوقة بالمستشار السياسي لدي السفارة الأمريكية في نواكشوط، السيد "ماثيو رايان". وتطرق للقاء للعديد من القضايا المرتبطة بالشراكة ما بين البلدين في مجال محاربة الاتجار بالأشخاص وسبل تعزيزها .

حضر اللقاء كل من مدير حقوق الإنسان بمفوضية حقوق الإنسان والعمل الإنساني والعلاقات مع المجتمع المدني السيد سيدي محمد ملام والمديرة المساعدة للهيئة السيدة توتو بنت يرك.



## مفوض حقوق الإنسان يستقبل السفير الفرنسي المعتمد لدى بلادنا



استقبل مفوض حقوق الإنسان والعمل الإنساني والعلاقات مع المجتمع المدني، السيد سيد أحمد بنان، الثلاثاء 25 مارس 2025 بنواكشوط، سعادة السفير الفرنسي المعتمد في بلادنا، السيد الكسندر كارسيا .  
وتم خلال اللقاء بحث مختلف مجالات التعاون المشترك في مجال عمل المجتمع المدني، وسبل تطويرها، وكذلك البرامج المشتركة والتي يتم تنفيذها حالياً، والوسائل الكفيلة بالارتقاء بها للأحسن.  
جرى اللقاء بحضور المفوض المساعد السيد الرسول ولد الخال، ومدير العلاقات مع المجتمع المدني، السيد اسلمو ولد علي ، والسيد إغناس مونكام-دافيرات ، مدير الوكالة الفرنسية للتنمية (AFD)، والسيدة لينا مالمونيت، ملحقة التعاون SCAC في السفارة ، والسيدة هبة بوبكر، مسؤولة عن الإعلام والمجتمع المدني في السفارة.

## كيهيدي: المندوب الجهوي للمفوضية، يعقد اجتماعاً مع أعضاء المنتدى الجهوي للمجتمع المدني

أدى المندوب الجهوي لمفوضية حقوق الإنسان والعمل الإنساني والعلاقات مع المجتمع المدني بالمنطقة الجنوبية السيد يحي ولد اكجيل الخميس 8 مايو 2025، رفقة رئيس المنتدى الجهوي لمنظمات المجتمع المدني بولاية كوركول السيد: اليماني احمد سيد زيارة تفقد وإطلاع لمقر المنتدى بمدينة كيهيدي. واستمع المندوب خلال هذه الزيارة إلى شروح قدمها رئيس المنتدى حول العمل الذي يقدمه المنتدى لمنظمات المجتمع المدني بالولاية وطريقة سير عمله وشراكته مع مفوضية حقوق الإنسان والعمل الإنساني والعلاقات مع المجتمع المدني ومُن عالياً دور المفوضية في تقديم الدعم للمنتدى الجهوي راجياً منها المزيد حتى تصل نشاطات المنتدى كل أنحاء الولاية.  
وبعد مداخلات أعضاء المكتب التنفيذي، الحاضرين، تناول الكلام المندوب حيث أعرب عن أهمية الدور الذي يلعبه المنتدى، مبرزا محوريات عمل منظمات المجتمع المدني في توعية ساكنة الولاية ومؤكداً أن أهداف ورؤية المفوضية ستطبق وفق تعليمات مفوض حقوق الإنسان والعمل الإنساني والعلاقات مع المجتمع المدني السيد سيد أحمد بنان الذي يعتبر منظمات المجتمع المدني شريكاً لاغنى عنه في تطبيق سياسات وبرامج المفوضية.  
وفي ختام الزيارة تجول المندوب في أرجاء المنتدى للاطلاع على جاهزيته ومعرفة مستوى الخدمات التي يقدمها.

## الخلية المشتركة بين وزارة العدل ومفوضية حقوق الإنسان لمتابعة المعالجة القضائية لقضايا الرق والاتجار بالأشخاص تنظم نشاطات تحسيسية



نظمت الخلية المشتركة بين وزارة العدل ومفوضية حقوق الإنسان والعمل الإنساني والعلاقات مع المجتمع المدني لمتابعة المعالجة القضائية لقضايا الرق والاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين في إطار حملتها التحسيسية السنوية، أياماً تحسيسية في الفترة ما بين 13 إلى 25 مارس 2025 لصالح تلاميذ المدرسة الوطنية للإدارة والصحافة والقضاء ومدرسة الشرطة الوطنية ومدرسة الدرك الوطني في روصو وقيادة الحرس الوطني بنواكشوط حول الإطار القانوني للمجرم والمعاقب للعبودية، والاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين وعمالة الأطفال.  
تدخل هذه الأيام التحسيسية في إطار جهود الحكومة الرامية إلى تعزيز قدرات الفاعلين في مجال تطبيق القوانين وزيادة الوعي بخطورة هذه الجرائم وكيفية مكافحتها والحد منها.  
وخلال مختلف محطات الأيام التحسيسية، أكد المستشار المكلف بالتعاون في وزارة العدل، منسق الحملة السيد القاضي اعمر ولد القاسم أن هذه الأيام

## المفوض يلتقي وفدا من الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان



استقبل مفوض حقوق الإنسان والعمل الإنساني والعلاقات مع المجتمع المدني السيد سيد أحمد ولد بنان، الثلاثاء 29 إبريل 2025، في مكتبه بنواكشوط، وفدا مشتركا بين الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، برئاسة السيد سلطان بن حسن الجمالي الأمين العام للشبكة والسيد أحمد سالم ولد بوحبيبي، الرئيس السابق للجنة، مرفوقين ببعض معاونهما.

وخلال اللقاء، رحب المفوض بالوفد الزائر، مثنيا جهود الشبكة وعملها الدؤوب في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان في العالم العربي من خلال المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، متمنيا أن يساهم عملها في تعزيز العمل العربي المشترك.

بدوره، شكر الأمين العام للشبكة المفوض على حفاوة الاستقبال، واستعرض جهود الشبكة في العمل على

إنشاء وتعزيز المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في الدول العربية وفقا لمبادئ باريس، منوها بالدور المحوري الذي لعبته اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في دعم هذا المسار.

كما تناول اللقاء بحث أوجه الشراكة والتعاون المحتملة بين المفوضية والشبكة العربية، لا سيما في إطار خطة العمل الخمسية لحقوق الإنسان التي تنفذها الشبكة.

## نواذيبو: ورشة فنية لتوعية الفاعلين في القطاع غير المصنف بنظم العمل



شرف المفوض المساعد لحقوق الإنسان والعمل الإنساني والعلاقات مع المجتمع المدني السيد الرسول ولد الخال، رفقة الوالي المساعد لداخلت أنواذيبو السيد محمد عبد الوهاب ولد محمد

فاضل، الخميس 24 إبريل 2025، بانواذيبو على افتتاح ورشة فنية لتوعية الفاعلين في القطاع غير المصنف بنظم العمل والاستراتيجية الوطنية لترقية وحماية حقوق الإنسان 2024 - 2028.

وخلال هذه الورشة، التي استمرت يوما واحدا، تم تقديم ثلاثة عروض أولها حول الالتزامات الدولية لموريتانيا في مجال العمل، وثانيها يتضمن الإطار القانوني الوطني في مجال مكافحة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين، أما الثالث والأخير فتناول حقوق وواجبات عمال القطاع غير المصنف في قانون العمل.

وأوضح السيد المفوض المساعد، في كلمة بالمناسبة، أن تنظيم هذه الورشة يدخل في إطار تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لترقية وحماية حقوق الإنسان التي صادقت عليها الحكومة، والتي تعكس رؤية موريتانية شاملة تركز على التزامات بلادنا الدولية في مجال العدالة

## بلادنا تشارك في أعمال الدورة الـ 83 للجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب

ش اركت بلادنا بالعاصمة الغامبية بانجول، يوم الجمعة 2 مايو 2025 في أعمال الدورة العادية الثالثة والثمانين للجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب وذلك بوفد رفيع المستوى ترأسه المفوض المساعد لحقوق الإنسان والعمل الإنساني والعلاقات مع المجتمع المدني، السيد الرسول ولد الخال، ممعبية سعادة سفيرنا في جمهورية غامبيا السيد حمود ولد عبدي وطاقم السفارة، وضم الوفد المرافق كلا من:

- السيد سيدي محمد ولد الإمام، مدير حقوق الإنسان.

- السيد اسلمو ولد علي، مدير العلاقات مع المجتمع المدني.

وقد ألقى السيد المفوض المساعد، كلمة الوفد الرسمي المشارك في أعمال الدورة، التي استعرض فيها أهم التطورات الحاصلة في مجال ترقية وحماية حقوق الإنسان في البلد خلال السنة الماضية، معرجا على أهم التحديات التي تواجه القارة الأفريقية وكذا الوضع المأساوي في قطاع غزة.

## نواذيبو: ورشة تكوينية لصالح لجان تسيير أقطاب التنمية المندمجة



نظمت مفوضية حقوق الإنسان والعمل الإنساني والعلاقات مع المجتمع المدني يوم الخميس 24/أبريل/2025 في نواذيبو ورشة تكوينية لصالح لجان التسيير القروية المكلفة بتسيير أقطاب التنمية المندمجة لسنة 2025 على مستوى ولاية نواذيبو.

وتم خلال الورشة تقديم محاضرات في مجالات التنظيم والتسيير لصالح أعضاء هذه اللجان التي تعمل على خلق تنمية محلية متوازنة في الوسطين الريفي وشبه الحضري وذلك من خلال توفير مقومات التنمية المحلية من زراعة وتنمية حيوانية وأنشطة مدرة للدخل وهو ما من شأنه خلق ظروف تعين المواطنين على الصمود والاستقرار في مناطقهم.

وأوضح المفوض المساعد لحقوق الإنسان والعمل الإنساني والعلاقات مع المجتمع المدني، السيد الرسول ولد الخال، في كلمة بالمناسبة، أن الاهتمام بتحسين الظروف المعيشية للمواطنين يحتل مكانة خاصة لدى فخامة رئيس الجمهورية، السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، الذي جعل من العدالة الاجتماعية والإنصاف محورا رئيسيا في برنامجه الإصلاحي "طموحي للوطن". وقال إن خمس قرى من قرى ولاية نواذيبو استفادت من هذا البرنامج وهي "آرغين" و "انومغار" و "اتميشات" و "انال" و "بولنوار"، مشيرا إلى أن القائمين

المحلية وتعزيز قدرات الفاعلين على المستوى القاعدي، مبرزة أهمية الأقطاب التنموية في تعزيز التنمية المحلية.

جرى حفل الافتتاح بحضور حاكم مقاطعة نواذيبو السيد سيد أحمد ولد حويبيب، ومدير إدارة التكيف والعمل الإنساني بمفوضية حقوق الإنسان والعمل الإنساني والعلاقات مع المجتمع المدني السيد القطب ولد أحوريه، ومدنوبها الجهوي، وبعض عمد البلديات الريفية وممثلين عن القرى الخمسة المستفيدة.

على تسيير هذا البرنامج سيستفيدون من تكوين في مجالي التنظيم والتسيير لتسليحهم بالمعارف والمهارات الأساسية لهذه المسؤوليات.

وأشار إلى أن المفوضية ستوقع اتفاقيات شراكة مع رؤساء لجان التسيير إيذانا بالانتقال إلى مرحلة التنفيذ الفعلي لهذا البرنامج الحيوي.

وكانت العمدة المساعدة لبلدية نواذيبو، السيدة مانه بنت الشكار، قد أشارت في كلمة قبل ذلك، إلى أن هذه الورشة تأتي في سياق الجهود المتواصلة لدعم الحكامة

## من أجل مجتمع مدني منظم وذو مصداقية

وتوفير إطار مرجعي وتوجيهي للعمل في هذا المجال.

أهم النقاط حول الاستراتيجية:

الرؤية:

تتولى مفوضية حقوق الإنسان والعمل الإنساني

والعلاقات مع المجتمع المدني الإشراف على تنفيذ

الاستراتيجية ومتابعتها.

أهمية الاستراتيجية:

تعتبر هذه الاستراتيجية الأولى من نوعها في

موريتانيا.

تأتي الاستراتيجية استجابة لطلب الفاعلين المحليين

والدوليين في مجال المجتمع المدني.

تساهم الاستراتيجية في تعزيز دور المجتمع المدني في

التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

تهدف إلى خلق إطار عملي للتنسيق بين مختلف

الفاعلين في المجتمع المدني.

تعزز الاستراتيجية الشراكة بين الحكومة ومنظمات

المجتمع المدني.

باختصار، تمثل هذه الاستراتيجية خطوة مهمة نحو

ترسيخ دور منظمات المجتمع المدني في التنمية

في موريتانيا، وتعزيز دورها كشريك فاعل في بناء

مجتمع مدني قوي ومتماسك.

وتتضمن الاستراتيجية أهدافاً رئيسية مثل هيكلة

منظمات المجتمع المدني وتحديث إطارها القانوني

وتعزيز قدراتها.

المحاور:

تعتمد الاستراتيجية على سبعة محاور لتوزيع

الأهداف والغايات، مع التركيز على التكوين

والمواكبة والدعم الاستشاري.

التنفيذ:

يتطلب تنفيذ الاستراتيجية تضافر جهود جميع

القطاعات المعنية، بما في ذلك الوزارات والشركاء

الفنيين والماليين ومنظمات المجتمع المدني.

المرجعية:

تستند الاستراتيجية على وثائق رئيسية مثل دستور

الجمهورية الإسلامية الموريتانية والتزامات برنامج



بقلم إسلمو ولد علي

مدير العلاقات مع المجتمع المدني بمفوضية حقوق الإنسان والعمل الإنساني والعلاقات مع المجتمع المدني

لأستراتيجية الوطنية لترقية منظمات المجتمع المدني في موريتانيا هي مبادرة تهدف إلى تعزيز دور هذه المنظمات في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. تهدف الاستراتيجية إلى تحقيق مجتمع مدني قوي وفاعل من خلال تحديد رؤية شاملة وواضحة،

## استراتيجية جديدة تؤسس لمجتمع العدالة والكرامة

اجتماعية وتاريخية؛ وتبني رؤية وطنية خالصة تضع المواطن في قلب السياسات؛ والاعتراف الصريح بقيود الواقع والفرص الممكنة على حد سواء.

وقد عبرت الدولة، من خلال هذه الوثيقة، عن قناعة راسخة بأن دولة القانون والديمقراطية السلمية هما الأرضية الصلبة لأي تطور في مجال حقوق الإنسان، وبأن التنوع والتعددية ليسا تهديدًا لوحدية المجتمع، بل رافعة حقيقية لبنائه.

### من وثيقة مرجعية إلى إرادة سياسية

ليست هذه الاستراتيجية مجرد نص مكتوب أو خطة مؤسسية، بل هي إعلان ناضج عن الإرادة السياسية لفخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، وتعبير عملي عن التزامه في "تعهداتي" ببناء موريتانيا الجديدة، عادلة، منصفة، تحترم كرامة الإنسان وتؤمن أن التنمية لا تُختزل في البنية التحتية وحدها، بل تبدأ من الإنسان وتنتهي به.

وكانت النتيجة تستحق العناء. ففي زمن تتزايد فيه التحديات وتعمق فيه الأسئلة حول مصير الكرامة الإنسانية في عالم متغير، تبرز موريتانيا اليوم برؤية واضحة المعالم، تجسدت في استراتيجيتها الوطنية لترقية وحماية حقوق الإنسان للفترة 2024-2028. إنها ليست مجرد خطة خمسية، بل إعلان ناضج عن تحول جذري في النظرة إلى الإنسان، وفي علاقة الدولة بالمواطن، وفي توازن الواجبات والحقوق.

### محاور تحويلية تُعيد تعريف الحقوق

تتميز الاستراتيجية بتكيزها على الفئات الأكثر هشاشة عبر:

- العدالة الاجتماعية، التي تضمن الولوج المتكافئ إلى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية الأساسية مثل الصحة (نظام تأمين صحي شامل) والتعليم والعمل والسكن، مع جهود مكثفة لمكافحة الفقر والهشاشة.
- المجتمع الجامع: عبر حماية الفئات الهشة من نساء وأطفال وذوي إعاقة، والقضاء على جميع أشكال التمييز والعنف، ومعالجة آثار الممارسات التقليدية المهينة
- دولة القانون والحكمة، من خلال تعزيز استقلال القضاء وتمكين مؤسسات حقوق الإنسان ودعم المجتمع المدني، وضمان الشفافية.
- وترجم هذه القيم إلى 17 محورًا استراتيجيًا تدرج تحتها عشرات الغايات الملموسة تغطي مختلف الحقوق الأساسية، منها:
- الحق في الأمن الغذائي، والصحة، والتعليم، والعمل اللائق؛
- حماية النساء والأطفال من العنف والاستغلال؛
- تعزيز حقوق المهاجرين وذوي الإعاقة؛
- مكافحة جميع أشكال التمييز والاتجار بالبشر؛
- توطيد سيادة القانون عبر مؤسسات وطنية مسؤولة وذات مصداقية. (البقية ص 19)

وحماية حقوق الإنسان للفترة (2024-2028)، فاتحةً بذلك صفحة جديدة في سجل الإصلاحات الوطنية الكبرى، ومؤسسةً لرؤية متكاملة تتجاوز الشعارات لترجم الحقوق إلى واقع ملموس.

واليوم، ونحن نخطو بثقة في العام الثاني من تنفيذ هذه الاستراتيجية، تبرز الحاجة أكثر من أي وقت مضى إلى التوقف عند هذا المشروع الطموح، وتسليط الضوء على ما تحققت من منجزات، وما هو في طور التبلور، وما ينتظرنا من تحديات في الأفق القريب.

### جهد مؤسسي استثنائي

لم يكن إعداد هذه الاستراتيجية مهمة سهلة، بل كانت رحلة وطنية تشاركية حقيقية، عرفت ب"قافلة الاستراتيجية" قادتها المفوضية، بدعم من مكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، اجتازت القرى والولايات من نواكشوط إلى لعيبون، ومن نواذيبو إلى تجكجة، حيث التقى فيها ممثلو الدولة والمجتمع المدني والمؤسسات الوطنية والشركاء الفنيين والماليين، في حوار وطني واسع، ناهز 35 ورشة عمل، وأمر عن رؤية متكاملة، تُوازن بين التحديات والفرص، مستندة على تحليل دقيق وعميق لكل جوانب الحياة، باستخدام منهجية "نقاط القوة والضعف والفرص والمخاطر" (SWOT) لتشخيص التحديات مثل تغير المناخ والاتجار بالبشر، ورصد الفرص كالموارد الطبيعية والتنوع الثقافي. مع مراعاة المواءمة مع الأهداف العالمية، إذ تستلهم روح أهداف التنمية المستدامة 2030، وتتكامل مع استراتيجيات وطنية رائدة مثل "النمو المتسارع والرفاه المشترك" (SCAPP).

### منطلقات راسخة لرؤية شاملة

ترتكز هذه الرؤية على ثلاثة أركان أساسية: العدالة الاجتماعية التي تضمن لكل فرد الحق في الصحة والتعليم والعمل والسكن الكريم، والمجتمع الجامع الذي يحمي النساء والأطفال وذوي الإعاقة ويكافح التمييز والعنف، ودولة القانون التي تُعزز استقلال القضاء وتمكين المجتمع المدني وترسيخ الشفافية.

تستند هذه الوثيقة إلى ثلاث قناعات أساسية تشكل عمادها الفكري والسياسي:

- أن دولة القانون الدستورية والسلمية هي الحاضنة الطبيعية لأي تقدم في مجال حقوق الإنسان؛
- أن حقوق الإنسان لا يمكن حصرها في نظرة أحادية، بل هي منظومة شاملة تشمل الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛
- وأن اللحظة السياسية الراهنة في موريتانيا، بما تحمله من هدوء مؤسسي وإرادة إصلاح، تشكل أرضية مثالية لترجمة هذه الرؤية إلى واقع ملموس.

### من الاستجلاء إلى البناء المؤسسي

لقد جاء إعداد هذه الاستراتيجية تويجًا لمسار طويل من الاستجلاء والتحليل، ارتكز على ثلاثة اعتبارات رئيسية: فهم الواقع الحقوقي من زوايا قانونية وسياسية



مدير حقوق الإنسان - مفوضية حقوق الإنسان والعمل  
الإنساني والعلاقات مع المجتمع المدني

حين نتحدث عن إعمال حقوق الإنسان في موريتانيا اليوم، فإننا نتحدث عن قصة التزام راسخ ومسار طويل من العمل المتواصل. قصة تحكي كيف قررت بلادنا أن تُكرّس مكانتها كدولة تحترم الكرامة الإنسانية وتعزز العدالة الاجتماعية. قصة استراتيجية وطنية تشكل إعلانًا صريحًا عن الإرادة السياسية والرؤية الوطنية لبناء موريتانيا التي نريد: مجتمع متسامح، منصف، يحترم التنوع ويكفل الحقوق لكل شخص يعيش على أديم هذه الأرض.

في خطوة غير مسبوقة، تعكس التزامًا راسخًا بكرامة الإنسان وبالالتزامات الدولية في ذات السياق، أطلقت الجمهورية الإسلامية الموريتانية، عبر مفوضية حقوق الإنسان والعمل الإنساني والعلاقات مع المجتمع المدني، في فجر المأمورية المنصرمة، مسار اتسم بالعمل الدؤوب، بمعية عشرات الخبراء الوطنيين والدوليين ومنظمات المجتمع المدني.

أردناها "عقدًا اجتماعيًا جديدًا"، لا مجرد خطة عمل، و خارطة طريق وطنية شاملة، تستجيب للتحديات الراهنة، وتجسد رؤية فخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني لموريتانيا المتصالحة مع ذاتها، المعتزة بتبوعها، والقادرة على تجاوز إرث الماضي نحو مستقبل تُصان فيه الحقوق كأساس للتنمية وبناء مجتمع أكثر عدالة ومساواة.

لقد جاء إعداد هذه الاستراتيجية ثمرةً لمسار وطني عميق، تعددت فيه المنابر، وتنوعت فيه الأصوات، لكنه ظل وفيًا لغاية واحدة: بلورة رؤية وطنية خالصة، تراعي الخصوصيات وتستوعب التحديات، وتبني على ما تحققت من مكتسبات لترسم أفقًا جديدًا لعدالة اجتماعية لا تُفصي أحداً.

وفي 27 ديسمبر 2023، صادقت الجمهورية الإسلامية الموريتانية رسميًا على استراتيجيتها الوطنية الأولى لترقية

## إطلاق ورشات تكوينية حول تقنيات التسجيل والمتابعة وإدراج المنظمات على المنصة الرقمية "فدام"



ويستفيد من هذه الورشات التكوينية 75 منظمة مجتمع مدني، حيث سيتلقون تكوينًا مكثفًا حول آليات التسجيل والتفاعل على منصة "فدام"، التي تمثل أداة رقمية حديثة لتسهيل التنسيق ومتابعة أنشطة منظمات المجتمع المدني وتعزيز تواصلها مع الجهات الحكومية.

### استراتيجية جديدة تؤسس لمجتمع العدالة والكرامة (بقية الصفحة 18)

إن تحقيق هذه الأهداف يتطلب إرادة سياسية حقيقية وعملاً متضافراً من كل الجهات المعنية، لا سيما أن تنفيذها يعد التزاماً لفخامة رئيس الجمهورية، تم تحديده بوضوح في برنامج "طموحي للوطن" (انظر الراجعة الأولى: دولة قانون قوية، ذات حكمة عصرية، صفحة 21).

ومن هذا المنطلق، أدعو الجميع إلى الالتزام والتنفيذ، لأن حقوق الإنسان هي أساس بناء مجتمع عادل ومستقر. موريتانيا التي نريد

إن هذه الاستراتيجية ليست وثيقة تقنية فحسب، بل هي رسالة أمل لكل شاب في أقصى الريف يبحث عن فرصة، لكل امرأة تناضل من أجل كرامتها، لكل طفل يحلم بمدرسة لائقة ومستقبل أفضل، إنها وعد بأن تكون موريتانيا وطن الحقوق والعدالة، وأن يعيشه كل مواطن يومياً.

إنها التزام عميق ببناء دولة الإنسان. إنها تعني أن من حق الشاب في تمبده أن يحلم بفرصة عادلة، ومن حق الفتاة في كيهيدي أن تتعلم دون خوف، ومن حق الطفل في حي الترحيل أن يسجل في الحالة المدنية ويتمتع بحقه في الصحة.

إنها دعوة مفتوحة للالتزام والعمل المشترك، كي تصبح حقوق الإنسان واقعةً يومياً، لا شعاراً مؤقتاً. فبقدر ما نُجز من هذه الاستراتيجية، بقدر ما نقرب من موريتانيا التي نحلم بها جميعاً: موريتانيا العدالة، والمواطنة والكرامة الإنسانية

وفي هذا السياق، نجدد دعوتنا لجميع الفاعلين - دولة، مجتمع مدني، إعلام، شركاء دوليين - إلى الانخراط الفعلي في هذا المسار، لأن بناء مجتمع الحقوق مسؤولية جماعية، واستدامة العدالة تتطلب مساهمة الجميع.

فلنواصل الطريق معاً، نحو موريتانيا الإنصاف، لنصنع معاً واقعةً تتجسد فيه الحقوق، ويعلو فيه صوت الإنسان.

وترسخ مبادئ الحكامة الرشيدة. وأضاف السيد المفوض المساعد، أن هذه الرؤية تشكل كذلك توجهاً استراتيجياً للحكومة الموريتانية بقيادة معالي الوزير الأول السيد المختار ولد اجاي، وتسعى إلى ترجمتها ميدانياً من خلال دعم قدرات الفاعلين المدنيين وتعزيز الشفافية والتنسيق بين مختلف الشركاء. وتندرج هذه الورشات التكوينية في صميم أولويات الاستراتيجية الوطنية لترقية المجتمع المدني، ولا سيما في شقها المتعلق بتعزيز قدرات منظمات المجتمع المدني، وتمكينها من امتلاك المهارات والمعارف الضرورية لمواكبة التحديات المتنامية، سواء على الصعيد الإداري أو الفني أو في مجالات التواصل والتأثير وصناعة المبادرة.

التنسيقي، وطبيعة الأنشطة التي تم تنفيذها، والتي توزعت على جميع محاور الاستراتيجية تقريباً، وشملت مجالات الصحة، والتعليم، الحماية الاجتماعية، مكافحة الاتجار بالأشخاص، التماسك المجتمعي، دعم الفئات الهشة، وبناء مؤسسات العدالة.

#### نحو عام ثانٍ أكثر تسارعاً

رغم التحديات التي رافقت المرحلة التأسيسية، فإن المعطيات المتوفرة تعكس ديناميكية تنفيذية متصاعدة، تُهدد مرحلة ثانية من التنفيذ ستكون أكثر تسارعاً وفعالية، مدعومة بمنصة رقمية، وآليات تقييم، وتنسيق محكم بين القطاعات.

إن الرهان اليوم هو على المرور من الإنجاز الكمي إلى الأثر النوعي، ومن التنفيذ القطاعي المعزول إلى التكامل الهيكلي بين مختلف مكونات الدولة، في سبيل تجسيد رؤية حقوق الإنسان كعمود فقري للتنمية الوطنية.

#### مواجهة التحديات... بالشراكة والتضامن

ورغم هذا الزخم، فإن الاستراتيجية لا تخلو من تحديات موضوعية، أبرزها تحديات مالية وبشرية وثقافية، كحدودية الموارد المالية في ظل الضغوط الاقتصادية العالمية، الحاجة إلى تكوين متخصصين في حقوق الإنسان، ومقاومة بعض الفئات للتغيير. لذلك، تشدد الخطة على أهمية التعاون بين الحكومة والمجتمع المدني والشركاء الدوليين لضمان نجاح تنفيذها.

نعلم أن الطريق لن يكون سهلاً، لكن ما يمنحنا الثقة هو وجود إرادة سياسية داعمة، وبيئة قانونية متطورة، والتفاف وطني متنامٍ حول هذه الرؤية.

#### رسالة الأمل

تمثل الاستراتيجية رسالة أمل لكل مواطن موريتاني؛ فحقوق الإنسان ليست شعاراً أو وعداً، بل واقعاً يجب أن يُعاش يومياً، لتكون موريتانيا نموذجاً لدولة تحترم كرامة الإنسان وتضمن له حقوقه الأساسية.

انطلقت بالعاصمة نواكشوط، ورشات تكوينية منظمة من طرف مفوضية حقوق الإنسان والعمل الإنساني والعلاقات مع المجتمع المدني، حول تقنيات التسجيل والمتابعة وإدراج المنظمات على المنصة الرقمية "فدام"، وذلك في الفترة الممتدة من 22 إلى 27 أبريل 2025.

المفوض المساعد لحقوق الإنسان والعمل الإنساني والعلاقات مع المجتمع المدني، السيد الرسول ولد الخال، أكد في كلمته الافتتاحية، على أن تنظيم هذه الورشات يأتي تجسيداً للرؤية الثابتة لفخامة رئيس الجمهورية، السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، وإيمانه الراسخ بأهمية تمكين المجتمع المدني من القيام بدوره الحيوي كشريك فعال في تحقيق التنمية المستدامة

وتُبرز هذه المحاور التزام موريتانيا بمسؤولياتها الوطنية والدولية، وتناغمها مع أهداف التنمية المستدامة، واستراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك، وتعهدات فخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني.

#### عام ونصف من التنفيذ... الحصيلة المبدئية

بعد مرور عام ونصف على انطلاق تنفيذ الاستراتيجية، يمكن القول إن التجسيد العملي لهذه الرؤية قد بدأ يأخذ منحاه الواقعي، من خلال وضع اللبنة المؤسساتية والعملية الأساسية التي تُهدد لتطبيق فعال وشامل.

وقد توجت هذه المرحلة بمصادقة الحكومة، في 18 أكتوبر 2024، على المقرر رقم 1173-2024، القاضي بإنشاء اللجنة الوطنية للتنسيق والمتابعة، باعتبارها الهيئة العليا المشرفة على تنفيذ ومتابعة الاستراتيجية. وتضم هذه اللجنة ممثلين عن عدة قطاعات وزارية ومؤسسات وطنية، تعمل على متابعة مؤشرات الأداء المحددة، والتي تشمل 85 مؤشراً موضوعياً.

ومن الناحية التقنية، عملت مفوضية حقوق الإنسان على إنشاء منصة رقمية حديثة، من المتوقع إطلاقها قريباً، ستمكن من المتابعة اللحظية والشفافة لتقدم تنفيذ الخطة التشغيلية، من خلال إلزام نقاط الارتكاز القطاعية بتعبئة الخانات المخصصة للأنشطة المسندة إلى كل قطاع. وهي خطوة ستمكّن مستقبلاً من اعتماد مؤشرات دقيقة مبنية على البيانات والنتائج المحققة ميدانياً.

#### 42% من الخطة قيد التنفيذ

وفي إطار متابعة الأداء، تعمل المفوضية حالياً على إصدار التقرير السنوي الأول لتقييم تنفيذ الاستراتيجية لسنة 2024. وحسب الحصيلة الأولية، فقد تم إلى الآن التنفيذ الكلي أو الجزئي لـ 62 نشاطاً من أصل 145، أي ما يمثل نسبة 42% من الأنشطة المبرمجة في الخطة التشغيلية. هذا التقدم يُعد مشجعاً بالنظر إلى حداثة الإطار

## ورشة فنية لصالح الفاعلين الوطنيين الأماميين لتفعيل واستخدام أدوات الآلية الوطنية لإحالة ضحايا الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين

نظمت الهيئة الوطنية لمحاربة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين بالشراكة مع مكتب الأمم المتحدة المعني بمكافحة المخدرات والجريمة، الاثنين 10 مارس 2025، ورشة فنية لصالح الفاعلين الوطنيين الأماميين لتفعيل واستخدام أدوات الآلية الوطنية لإحالة ضحايا الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين. أشرف على انطلاق أعمال هذه الورشة مدير الهيئة الوطنية لمحاربة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين السيد الشيخ التراد عبد المالك والتي استمرت ثلاثة أيام.

وقد أكد السيد المدير بالمناسبة على الدور الكبير الذي تقوم به هذه الآلية في إطار توجيه الضحايا ومساعدتهم وعلى الاهتمام الذي توليه الحكومة لهذه الآلية. ويشارك في أعمال هذه الورشة ممثلين عن القطاعات الوزارية المعنية، ومنظمات المجتمع المدني، وشركاء دوليين.

المدير الناشر:  
سیدی أحمد بنان

مدير التحرير:  
الرسول الخال

مستشارو التحرير:  
أحمد سالم اخطور  
محمدن آكاه  
إسلمو صالحی

رئيس التحرير:  
داهي الحمد

تصميم:  
الحضرامي الداه

للاتصال  
هاتف:

+22245292155

بريد الكتروني:

periodiquenechra@gmail.com

## إطلاق ورشة تكوينية لصالح عمال القطاع في مجال تقنيات الإعلام والاتصال



وإتقان، في إطار عصنة أداء الإدارة وتقريبها من المواطن. وأضاف السيد المدير، أن مفوضية حقوق الإنسان والعمل الإنساني والعلاقات مع المجتمع المدني، تعمل على تنفيذ الأنشطة المدرجة ضمن خطط عملها السنوية بوتيرة عالية مدعومة بمقاربة إعلامية واتصالية تغطي أنشطتها على دعائها الإعلامية بما في ذلك الموقع الرسمي للمفوضية وصفحاتها على منصات "فيسبوك" و"إكس" و"يوتيوب". وأشار السيد المدير إلى أنه رغم الجهود المبذولة في هذا المجال يلاحظ ضرورة تحسين مهارات صياغة الأخبار وجودة الصور والفيديوهات لذلك تنظم مديرية الاتصال والتكوين والتوثيق بالمفوضية ورشة تكوينية تدوم خمسة أيام لصالح (15) مشاركا، من موظفي القطاع حول صياغة الأخبار، والتصوير الفوتوغرافي والفيديو. جرى افتتاح أعمال الورشة بحضور مدير حقوق الإنسان السيد سيد محمد ولد الامام، والمدير الإداري و المالي السيد اشريف حماد الله ولد شيخنا.

## تنظيم ملتقى حول حماية البيئة والنفاذ إلى المصادر الطبيعية بالشراكة مع الإتحاد الأوروبي

نظمت مفوضية حقوق الإنسان والعمل الإنساني والعلاقات مع المجتمع المدني بالشراكة مع الإتحاد الأوروبي، الثلاثاء 15 يوليو 2025 بنواكشوط، ملتقى حول حماية البيئة والنفاذ إلى المصادر الطبيعية وذلك في إطار تنفيذ الهدف الخاص الثالث من مشروع دعم وتنفيذ خارطة طريق الإتحاد الأوروبي والمجتمع المدني في موريتانيا على مدى السنوات الثلاثة القادمة.

ناقش هذا الملتقى دور المجتمع المدني في قضايا المحافظة على البيئة وتكوين المنصات على بلورة مشاريع ومبادرات، في إطار خارطة الطريق 2025 -

أطلقت مفوضية حقوق الإنسان والعمل الإنساني والعلاقات مع المجتمع المدني، الاثنين 16 يونيو في بنواكشوط، بقاعة التكوين بالمفوضية، دورة تكوينية لصالح بعض عمال القطاع، في مجال تقنيات الإعلام والاتصال. وتهدف الورشة إلى تزويد الموظفين بالمعرفة النظرية والعملية المفيدة للقطاع حول تقنيات صياغة الأخبار، والتصوير من أجل تعزيز قدراتهم وتحسين جودة العمل وتطوير الدعائم الإعلامية للقطاع.

مدير الاتصال والتكوين والتوثيق، السيد داهي ولد الحمد في كلمته الافتتاحية باسم معالي مفوض حقوق الإنسان، السيد سيد احمد ولد بنان، أكد أن هذه الورشة تأتي انسجاماً مع التوجيهات السامية لفخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني التي تجسدها حكومة معالي الوزير الأول السيد المختار ولد أجاوي في مجال تعزيز قدرات الموظفين وتمكينهم من أداء مهامهم مهنية